د. صالح زهر الدين

كاراباغ: بين تقرير المصير والمشروع الطوراني الصهيوني

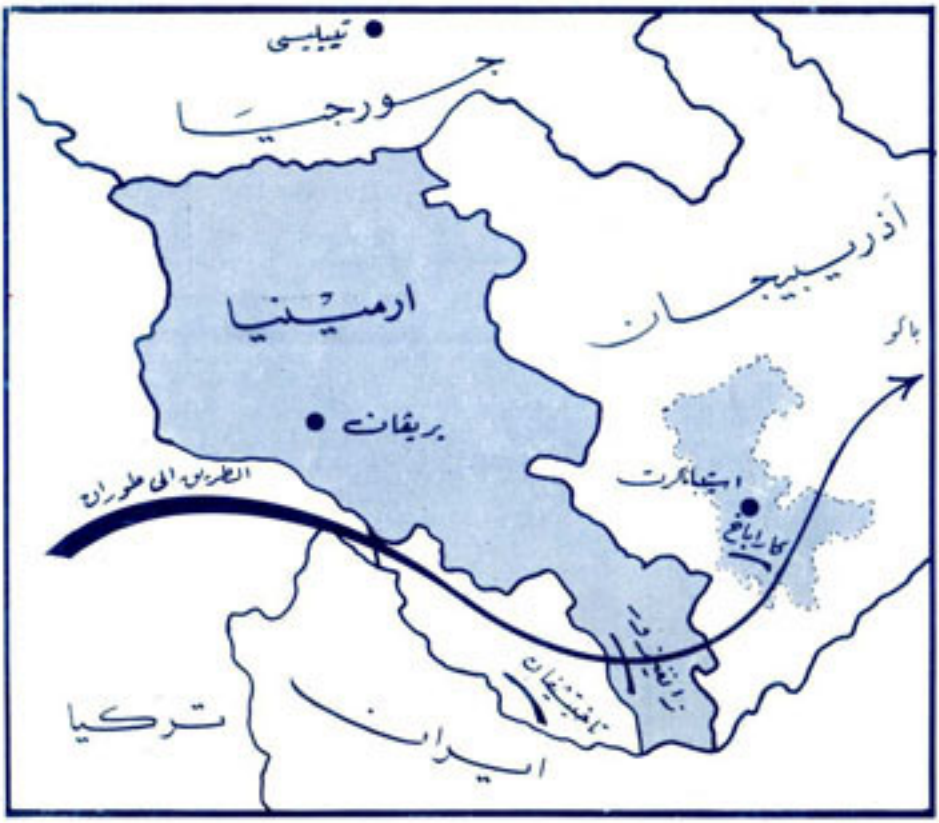

منشورات الحلقة الادبية الارمنية اللبنانية - (٢)

بيروت - ١٩٩٢

د. صالح زهر الدين

كاراباغ:

بين تقرير المصير والمشروع الطوراني الصهيوني

منشورات الحلقة الادبية الارمنية اللبنانية - (٢)

بيروت - ١٩٩٢

ملاحظة

هذه هي المحاضرة التي القاها الدكتور صالح زهر الدين، في مركز الحلقة الادبية الارمنية اللبنانية بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٩٢، بدعوة من مجلس الادارة. ولقد قدم للمحاضر المحامي الاستاذ كسبار ديردريان مستشار الحلقة الادبية الارمنية اللبنانية.

ونظرا لأهمية محاضرة الدكتور صالح زهر الدين، ان لجهة المعلومات الدقيقة التي تعرضها للمرة الاولى على الرأي العام اللبناني، وان لجهة التحليلات الاستراتيجية التي تضمنتها، قررت لجنة المطبوعات في الحلقة الادبية الارمنية اللبنانية نشر هذه المحاضرة تقديرا للجهد المبذول في تحضيرها ومساهمة في تنوير الرأي العام اللبناني حول جوهر القضية الكاراباخية.

مع شكرنا الجزيل للدكتور صالح زهر الدين

لجنة المطبوعات
الحلقة الادبية الارمنية اللبنانية

مقدمـة

يسر مجلس ادارة الحلقة الادبية الارمنية اللبنانية ان يستضيف اليوم أخا عزيزاً ومفكراً وطنياً ديمقراطياً حراً له نتاجه الفكري ومواقفه الوطنية العربية والانسانية، وله تأثيره في لبنان والخارج، يتمتع برصيد كبير لدى الشعوب المقهورة في الشرق العربي وحتى في كردستان وأرمينيا...

إنه المؤرخ الدكتور صالح زهر الدين. لم يستطع ان يكون حيادياً امام قضايا الشعوب .. امام المحن في لبنان والوطن العربي وكذلك امام المحن البشرية في جميع ارجاء العالم .. فتطوع لكشف مؤامرات الغرب الامبريالي ومؤامرات حليفته الاستراتيجية، حركة الصهيونية العالمية، دفاعاً عن حركات التحرر الوطني والاجتماعي .. وحفاظاً على تراث الثقافة الوطنية والعربية.

وباختصار، انه المفكر الانساني المجنّد الى جانب الحضارة الانسانية في صيرورتها نحو التحرر والتقدم .. التحرر من العراقيل المقامة من قبل النظام الامبريالي العالمي وفصيلته السوداء، المتمثّلة بالصهيونية العالمية، امام تقدم الشعوب.

يكفي ان نقرأ من مؤلفاته بعض العناوين المعبرة:

- « أسرار من التاريخ: الدبلوماسية السوداء».
- « المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية».
- « من تجارب الشعوب».

- « الارمن: شعب وقضية».
- « الاسلام والاستشراق» الذي صدر مؤخراً.
- « التبشير وأثره في جبل لبنان » الذي طبع في مالطا.
- « تاريخ المسلمين الموحدين - الدروز».
- « الامير شكيب إرسلان: صفحات مثيرة من حياته وجهاده ضد الاستعمار والصهيونية».

وعلمنا انه سيصدر له قريباً، ان شاء الله، كتابان جديدان:

الاول: « موسوعة معارك العرب » الذي سيبرز روح المقاومة الذي سادت عند العرب عبر العصور. وهذه الالتفاته الى معارك العرب، هي حاجة ماسة يشعر بها الباحث الهادف والملتزم، في وقت يحاول فيه الغرب الامبريالي ان يفرض على العرب وعلى جميع الشعوب .. السلام الاميركي .. اي الاستسلام!

والثاني: « الصهيونية المسيحية في الغرب » الذي سيبين فيه حتماً اخطار الاقنعة الدينية المختلفة والمتعددة التي تستعملها الحركة الصهيونية العالمية، للسيطرة على المعاقل الدينية في العالم .. وليس من المستبعد ان نجد انفسنا ذات يوم، امام ظاهرة «الصهيونية الاسلامية» ايضاً!

الدكتور صالح زهر الدين هو خريج جامعة باريس السابعة (Paris VII)في فرنسا، حيث نال شهادة الدكتورة في مادة «التاريخ والحضارات».

والى جانب التأليف، قام الدكتور زهر الدين، ولا يزال، بجملة من النشاطات الفكرية والثقافية .. كمدير المكتبة الوطنية في بعقلين (سابقاً) وكرئيس دائرة التوثيق في المركز الوطني للمعلومات والدراسات، وكمدير العلاقات الخارجية في مركز ناجي العلي الثقافي (حالياً)، كما كتب كباحث في الدراسات التاريخية والاستراتيجية في عدد من المجلات الصادرة في لبنان واقطار عربية اخرى.

وأخيرا، يجب عليّ ان انوّه بالجهد الذي بذله ويبذله هذا الباحث المثابر، حول التاريخ المعاصر للشعب الارمني، وبإلمامه في الاسباب الحقيقية للابادة العنصرية التي ذهب ضحيتها الشعب الارمني إبان الحرب الامبريالية الاولى عام ١٩١٥، والتي كان للصهيونية دوراً كبير فيها.. كمؤسسة للنظرية الطورانية وكمنظمة وممولة لجمعية الاتحاد والترقي، التي نفذت جريمة الابادة العنصرية الاولى في القرن العشرين.

الدكتور صالح زهر الدين تطوّع لدراسة القضية الارمنية وغيرها من قضايا الشعوب، لانه يؤمن بـ « وحدانية الانسانية » .. وبأنه لا يجوز «تجزيء الحرية» بمعنى تحريمها على شعب من الشعوب وتحليلها (من الحلال) على آخر .. كما أنه يؤمن بأن «الانسان في النهاية أخ الانسان». ولقد لخّص هذه القناعات والمعتقدات الانسانية في مقدمة كتابه عن الشعب الارمني، بالعبارة الجميلة التالية:

«وليس هذا الكتاب سوى عربون وفاء للقضية الانسانية المشتركة».

وبعد صدور كتابه عن الشعب الارمني، الذي كان قد خصص فيه مقطعاً هاما للقضية الكاراباخية، راح يعمّق دراسته في تاريخ هذه القضية ويتتبع تطوراتها وملابساتها اليومية، بحماسة نادرة وبموضوعية كبيرة، ليكتشف جوهر القضية .. وليساهم بدوره في المعركة الاعلامية الدائرة اليوم، حول هذه القضية، من منطلق المفكر والباحث الملتزم بقضايا الشعوب العادلة..

الكلمة الآن للدكتور صالح زهر الدين.

المحامي كسبار ديردريان
(مستشار الحلقة الادبية الارمنية اللبنانية)

يقال بان « النار تندلع من مستصغر الشرر ». فكم ينطبق هذا القول على أحداث ناغورني كاراباخ الاخيرة؟

استنادا لذلك يخطىء من يظن ان الصراع الاذربيجاني ـ الارمني الذي انفجر في نهاية ثمانينات هذا القرن بسبب مقاطعة ناغورني كاراباخ هو صراع حديث وابن ساعته، بل على العكس، فهو صراع طويل ومرير، تمتد جذوره التاريخية الى اكثر من سبعين عاما، وتكرّس حرباً مفتوحة بقرار من ستالين عام ١٩٢٣، لذلك يمكن القول انه اذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ معها.

وليس من الغرابة أن تثير أحداث كاراباخ إهتمام الرأي العام العالمي، ولا سيّما في البلاد العربية. إذ منذ اندلاع تلك الاحداث بين جمهورية اذربيجان ومقاطعة كاراباخ الارمنية، أخذت وكالات الانباء والصحف الغربية تتناول أنباء محرّضة كعادتها، وتعطي الاحداث تارة طابعا دينيا طائفيا ـ بين مسلمين ومسيحيين ـ وتارة طابعا انفصالياً، مشوّهة بذلك حقيقة الصراع القائم منذ اكثر من سبعين عاما..

والنزاع الدائر، في جوهره، ليس بنزاع طائفي، كما روّجت له بعض وسائل الاعلام، خاصة في لبنان، بل انه يدور حول مبدأ ديمقراطي عام، يتمثل بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية.

وان اعطاء الحوادث هذه طابعا طائفيا في بلد كلبنان، ليس بمثابة صبّ الزيت على النار فحسب، لكنه قبل كل شيء يشكل تزويراً فادحاً لحقيقة العلاقات الارمنية الاسلامية، والارمنية العربية في التاريخ القديم والحديث.

والجدير بالذكر، واثباتاً للحقيقة التاريخية، فان المجازر الجماعية التي ارتكبها الاتراك الطورانيون (على يد جمعية الاتحاد والترقي) بحق الامة الارمنية، وباسم الاسلام زوراً، كان مخططاً لها تحت لواء الطورانية، المذهب العنصري التوسعي الذي يتناقض مع روح الدين الاسلامي، ويتلاقى مع الصهيونية والنازية والاستعمار .. ذلك لان كل مشروع توسعي يستلزم نظرية عنصرية .. وكل نظرية عنصرية تخفي بين سطورها مشروعا توسعيا استيطانيا احتلالياً .. وجريمة إبادة الجنس الارمني ارتكبت وفقا لمشروع طوراني، كان يهدف الى توحيد وتتريك كافة الشعوب القاطنة في حدود الامبراطورية العثمانية والقفقاس وآسيا الوسطى، وحتى الشرق الاقصى، وذلك في امبراطورية شاسعة، تحت راية الطورانية، لا الاسلام. والحقيقة انه بسبب هذا المشروع الطوراني بدأ النزاع بين الامة الارمنية واصحاب المشروع التوسعي هذا حول ثلاث مقاطعات أرمنية (في بداية هذا القرن) ذات أهمية استراتيجية كبيرة وهي: ناخيتشيفان ، وزانغيزور ، وكاراباخ، التي تشكل الحد الفاصل والمعبر الاستراتيجي بين تركيا واذربيجان. كما تشكل العقبة الكبرى أمام التوسع التركي نحو آسيا الوسطى تحقيقاً للمشروع الطوراني الذي يتطلب تأمين الصلة المباشرة بين تركيا وأذربيجان.

فبالنسبة لاقليم ناخيتشيفان، فإنه كان يشكل جزءا لا يتجزأ من أرمينيا، سواء في التاريخ القديم او الحديث. واعتبر طوال قرون واحداً من أهم مراكز ارمينيا السياسية والثقافية. لكن معاهدة موسكو التي وقّعت بين تركيا وروسيا السوفياتية في ١٦ آذار ١٩٢١، أقرّت سلخ ناخيتشيفان عن أرمينيا وضمّت الى اذربيجان، بالرغم من عدم وجود اي ارتباط جغرافي او حدود مشتركة بين اذربيجان وناخيتشيفان، كما شكلت هذه المعاهدة الاساس القانوني لتشكيل اقليم ناخيتشيفان السوفياتية ذات الحكم الذاتي في حدود اذربيجان، كما ان تركيا لم يكفها اقتطاع منطقة قارص وقضاء سورمالو من ارمينيا، بل وطالبت باصرار بسلخ اقليم ناخيتشيفان عن

أرمينيا السوفياتية وضمّه لاذربيجان (وهكذا يلاحظ ان تركيا تتصرف كدولة منتدبة على اذربيجان). وسعيا لضم اقليم ناخيتشيفان الى اذربيجان، لم تستغل تركيا الوضع السياسي الخارجي الملائم لها فحسب، بل استفادت كذلك من موقف ستالين من حكم مصطفى كمال (أتاتورك) ومن مساعدة بعض الاذربيجانيين ايضا، ومن بينهم عضو اللجنة الثورية في اذربيجان ب. شاهتاهتينسكي الذي دعا الاقلية الاذربيجانية في ناخيتشيفان الاعتماد على تركيا قائلا لها: «توجهوا اليوم بأنظاركم الى الاتراك، فهم منقذوكم الوحيدون، وتوثقوا بهم قوياً» (وقد جاء ذلك بعد بيان اللجنة الثورية المعروف في ناخيتشيفان الذي صدر في أول ك١ ١٩٢٠ والذي اعترف بناخيتشيفان وزانغيزور وكاراباخ كجزء لا يتجزأ من أرمينيا).

ولقد أثلج صوت الطورانيين الاذربيجانيين صدر تركيا الكمالية التي استغل قادتها الوضع الدولي المناسب لهم في مطلع العام ١٩٢١، في مرحلة المفاوضات السوفياتية ـ التركية، فطالبوا بضم اقليم ناخيتشيفان الى اذربيجان. وكان لتركيا والاذربيجانيين الطورانيين ما ارادوا كخطوة استراتيجية نحو المشروع الطوراني التوسعي.

وقد جاء في البند الثالث من المعاهدة المذكورة: « ان الطرفين الموقعين على المعاهدة موافقان على ان يشكل اقليم ناخيتشيفان، منطقة ذات حكم ذاتي تحت رعاية اذربيجان شرط الا تتنازل اذربيجان عن هذه الرعاية لدولة ثالثة». والمقصود هنا بالدولة الثالثة هو ارمينيا طبعا.

كذلك الحال بالنسبة لاقليم ناغورني كاراباخ، فقد كان ن. ناريمانوف رئيساً للجنة الثورية في اذربيجان عام ١٩٢٠ بعد انتصار الحكم السوفياتي فيها، واصرارا منه على ضمّ كاراباخ وزانغيزور الى اذربيجان، قال ناريمانوف « لا أحد في العالم يستطيع منعنا من التأثير في سكان المنطقتين لكي يوافقوا على ضمّهما الى اذربيجان». ومن هذا الاتجاه كان رئيس اللجنة الثورية في كاراباخ اسعد كاراييف الذي قال في

رسالة الى رئيس اللجنة الثورية في قضاء غيروسين في ٢١ تموز ١٩٢٠: «حاولوا اعتقال الارمن البارزين والمطلوبين، واتركوا حبّ الانسانية جانباً .. ولا تتركوا في زانغيزور إنساناً مرموقاً واحداً ولا مصدر ثروة، كي لا تستطيع هذه القبيلة اللعينة (يعني الارمن) الوقوف على قدميها». وبهذه التدابير الفظيعة ارادوا ضمّ كاراباغ وزانغيزور الى اذربيجان.

اما بعد انتصار الحكم السوفياتي في ارمينيا (في ٢٩ت ١٩٢٠) مباشرة، اصدرت اللجنة الثورية في اذربيجان بياناً خاصاً في الاول من ك١ ١٩٢٠ اعلنت فيه التخلّي لصالح أرمينيا عن الاراضي المتنازع عليها مع أرمينيا، وكان البيان على الشكل التالي:

«ان حكومة العمال والفلاحين في اذربيجان التي تلقت نبأ إعلان جمهورية اشتراكية سوفياتية باسم الفلاحين الثائرين في أرمينيا تحيّي انتصار الشعب الشقيق، واعتبارا من اليوم تعتبر الحدود بين ارمينيا واذربيجان ملغاة. ويعترف بناغورني كاراباغ وزانغيزور وناخيتشيفان جزء لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا الاشتراكية».

على هذا الاساس، كتب ستالين مقالا تحت عنوان «عاشت أرمينيا الاشتراكية» حيّا فيه بيان اللجنة الثورية في اذربيجان جاء فيه « في الاول من كانون الاول أعلنت أذربيجان السوفياتية تخلّيها عن المقاطعات المتنازع عليها وتسليم ارمينيا السوفياتية زانغيزور وناخيتشيفان وناغورني كاراباغ». وذكرت ذلك أيضا جريدة«البرافدا» في ٢ كانون الاول ١٩٢٠.

غير ان الاجتماع الذي عقده مكتب القفقاس للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي (البلشفي) بحضور ستالين المفاجيء في ٥ تموز ١٩٢١، أعاد النظر بالقرار الذي يقضي باعادة كاراباغ الى أرمينيا، واتخذ قرارا ملائما لناريمانوف جاء فيه: «انطلاقا من ضرورة السلام القومي

بين الاذربيجانيين والارمن، والعلاقات الاقتصادية لكاراباخ العليا (الجبلية) والدنيا (السهلية) وارتباطاتها المستمرة مع اذربيجان، تبقى ناغورني كاراباخ في اطار اذربيجان مع منحها حكما ذاتيا واسعا مركزه الاداري مدينة شوشي الكائنة ضمن حدود المقاطعة الذاتية الحكم». وعلى ما يبدو ان هذا القرار كان قد صدر بناء على تهديدات ناريمانوف «بكارثة» محتملة، تتمثل «بإعفاء مجلس مفوضي الشعب في اذربيجان من المسؤولية، وبالتالي توقّف النفط» اذا أعطيت ناغورني كاراباخ لارمينيا.

في هذه الحال، تمّ تجاهل العوامل التاريخية والجغرافية والقومية والأثنية لهذه المنطقة وتقدم العامل الاقتصادي وحده الى المرتبة الاولى، وتكرس ذلك في ٧ تموز ١٩٢٣ عند رسم الحدود وتشكيل المقاطعة، في الوقت الذي كان فيه لينين طريح الفراش، وحلّ المسائل في يد ستالين وحده، الذي تذرّع بأنه كان يعي تماما مخاطر المشروع الطوراني من جهة، وإرضاء لمصطفى كمال بغية ابعاده عن الغرب من جهة اخرى.

والجدير بالذكر، ان المذهب الطوراني، العنصري التوسعي، يتناقض مع الدعوة الاسلامية، وقد عارضه المسلمون، خصوصا أولئك الذين حموا الارمن، ليس في البلاد العربية فحسب، بل في الاناضول أيضا، في قرى كردية وفي بلدات تركية...

ومما يذكر أيضا، ان الشريف حسين بن علي الهاشمي، وقف ضد الطورانيين الاتراك، جماعة الاتحاد والترقي، وضد المجازر التي ارتكبوها، وقد أصدر امرا الى الاميرين فيصل وعبد العزيز، يطلب منهما حماية أبناء «الطائفة اليعقوبية الارمنية» ومساعدتهم والمحافظة عليهم «كما تحافظون على انفسكم وأبنائكم واموالكم» لانهم «أهل ذمّة المسلمين».

والواقع، لقد سبق هذا الامر الشريفي ثلاث بيانات شهيرة: الاول في ٢٧ حزيران ١٩١٦، يدين فيه الحكم الاتحادي (جمعية الاتحاد والترقي)

ويتهمه بقطع الصلة مع العالم الاسلامي ومع القرآن الكريم والسنّة[1]

والثاني بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩١٦ يدين فيه المجازر المرتكبة بحق الارمن واليونانيين والعرب في سوريا وبلاد ما بين النهرين[2]

والثالث بتاريخ ٥ آذار ١٩١٧ يدعو فيه جميع المسلمين القاطنين في بلاد الاتراك، وبصورة خاصة الجيش والقيادات فيه، للانتفاضة ضد «حكومة الطورانيين الكفّار» لانقاذ البلاد من «جماعة العصابة الطورانية»[3]

والواضح ان الشريف حسين، لم يبالغ حين نعت الطورانيين بالكفّار والعصابة، لان المذهب الطوراني كان اختراعا صهيونيا، والأداة التي كانت تنفّذه، جمعية الاتحاد والترقّي، كانت صنيعة الصهيونية واليهود «الدونمة».

وفي هذا الاطار، يؤكد المؤرخ الانكليزي سيتون وطسون في كتابه القيّم «نشوء القومية في البلقان»[4]. ما حرفيته: «ان الحقيقة البارزة في تكوين جمعية الاتحاد والترقي أنها غير تركية وغير اسلامية ... ان اصحاب العقول المحركة وراء الحركة فقد كانوا يهودا أو مسلمين من أصل يهودي «(أي الدونمة) ... واما «العون المالي فكان يجيئهم عن طريق الدونمة ويهود سالونيك الاغنياء، كما كانت تأتيهم معونات مالية من الرأسمالية الدولية» التي هي في الاساس صهيونية[5]. على هذا الاساس، فقد جاء في احدى المنشورات الدعائية التي كانت توزع على الجنود بأمر من انور باشا«ان هذه البدعة الخيالية المخيفة التي يسمّونها «الامة الاسلامية» التي ظلت الى أمد طويل سدّا يحول دون التقدم بوجه عام، ودون تحقيق الوحدة الطورانية بوجه خاص، هي في طريقها الان الى التفكك فالزوال»[6] .. وبدوره، فقد ندّد المفكر العربي الكبير أمين الريحاني، بالحكم الاتحادي، واعتبره أكثر عهود الاتراك فظائع واشدها اهوالا .. ويقول: «لقد حاولوا ان يسحقوا الامة الارمنية .. وشنقوا احرار

سوريا والعرب باسم الدستور، وقتلوا ثلاثمائة الف عربي من المسلمين والمسيحيين على السواء، وان القرابة المزعومة بين الاتراك والعرب، تحت لواء الدين الاسلامي مزيّفة»[٧]. لقد استغل الاتراك في الواقع النصوص الاسلامية الخاصة بعدم التفرقةالقومية في الاسلام (لا فرق بين عربي وأعجمي الا بالتقوى...) لضرب العرب ولرفع مكانة الاتراك على اعتبار انهم الحكام المسلمون .. وفي هذا الاطار فان العرب تحملوا كثيرا من الاضطهاد والتنكيل في ظل النير العثماني، لان السياسة العامة للدولة العثمانية كانت قائمة عمليا على مبدأ الاضطهاد القومي والتتريك. وهذه السياسة ازدادت شراسة وقسوة، وهددت بتذويب الشخصية العربية تحت شعار الاسلام وتحويل العرب الى أتراك قلبا وقالبا عن طريق اجتثاث جذورهم الحضارية[٨].والحقيقة ان المشروع الطوراني لم تطو صفحته لا في عهد مصطفى كمال، ولا في عهد سليمان ديميريل وتورغوت اوزال اليوم. واذا كانت حكومة اتاتورك تعمل بروح الطورانية لمحو هوية لواء اسكندرون العربية(والمطالبة بشطبه عن الخارطة السورية)، بتكثيف الهجرة التركية اليه، وبمنع اللغة العربية حتى في المدارس، وبتفريغ الاسكندرون من سكانه العرب، وبتغيير المعادلة الديموغرافية فيه من ٣٨ بالمئة أتراكا في عام ١٩٣٣ الى ٦٣ بالمئة عام ١٩٣٩ تحت سمع وبصر السلطات الفرنسية المنتدبة[٩] فان خلفاءهم اليوم يعملون لتذويب الاكراد وتفريغ المناطق الكردية من سكانها الاصليين باساليب وحشية مختلفة من أجل تحقيق الدولة التركية المتجانسة. وهذا ما دفع المناضل نلسون مانديلا، زعيم المؤتمر الوطني الافريقي الى «رفض قبول جائزة أتاتورك للعام ١٩٩١، بسبب انتهاكات انقرة لحقوق الانسان». وقالت المتحدثة باسم المؤتمر الوطني الافريقي انه «اذا تساءل أي انسان عن سبب رفض مانديلا قبول جائزة تركيا، فيجب أن يحاول أن يصبح كردياً لفترة بسيطة»[١٠] وفي جمهورية اذربيجان، يبدو ان المشروع الطوراني لم تطو صفحته أيضا، رغم تاسيس السلطة الاشتراكية فيها، والتي كانت طورانية

المضمون .. اذ خلال السنوات العشرين الاخيرة، انخفض مجموع عدد سكان الاقليات القومية في اذربيجان، تنفيذا للسياسة الطورانية الهادفة الى الدولة المتجانسة .. وبين اعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٩ انخفض عدد السكان الروس من خمسماية وعشرة الاف شخص الى أربعماية وخمس وسبعين الفا بدلا من الزيادة الطبيعية. كذلك انخفض عدد سكان بعض القوميات الداغستانية وتلاشت نهائيا مثل الطاليش والتات (العلويين) والفرس وغيرهم ... كما الغيت المنطقة الكردية نهائيا وتماما ولم تعد تشير الوثائق الرسمية الى وجود السكان الاكراد. في حين أن عدد الاذربيجانيين في أرمينيا قد ارتفع في هذه الفترة اكثر من النصف. يضاف الى ذلك، ان عدد الاذربيجانيين في مدينة يريفان مثلا لا يتجاوز الالفين وثلاثمائة شخص، تعمل فيها مدرستان اذربيجانيتان ومسرح اذربيجاني وكلية اذربيجانية لدى معهد خشادور ابوفيان للتربية .. في حين أن في باكو التي يعيش فيها اكثر من مئتي الف ارمني، اغلق المسرح الارمني الوحيد، والمعهد الارمني للتربية، ولا يوجد فيها مركز ثقافي قومي أرمني. ومن أصل ٧٦ مدرسة أرمنية في باكو وحدها قبل الحرب العالمية الثانية، لم يبق مدرسة واحدة.

وحتى في مقاطعة كاراباخ الارمنية ذات الحكم الذاتي، انتقص من حقوق الارمن القومية عاما بعد عام. وان حظر تدريس تاريخ الشعب الارمني في مدارس كاراباخ، ومنع الكتب الادبية والمدرسية، وتعقيد كل انواع الاتصالات الثقافية مع أرمينيا السوفياتية، كل هذا غيض من فيض الاساليب التي اتبعت من قبل الحكومة الاذربيجانية «الاشتراكية».. يتضح من خلال ذلك، ان الحركة الكاراباخية موجهة ضد المشروع الطوراني، الذي حقق ابتلاع ناخيتشيفان، ويستعد لابتلاع مقاطعة كاراباخ نهائيا لكي يأتي دور مقاطعة زانغيزور .. الحلقة الاخيرة في المشروع الطوراني الذي يهدف الى ربط صلة مباشرة بين تركيا وآسيا عبر أذربيجان...

وهذا ما أكده المؤتمر الخطير الذي عقد في باكو في ١٧ آذار ١٩٩٢، بمبادرة من الجبهة الشعبية الاذربيجانية، وبحضور مندوبين من تركيا .. وكانت على جدول الاعمال النقاط التالية:

أ - التحضير العسكري لاعلان «جمهورية هايجه . زانغيزور» التترية . التركية.

ب - التحضير لاجراء انتخاب أعضاء المجلس النيابي لهذه «الجمهورية».

ج - التحضير لاجراء انتخابات الاعضاء في هيئات السلطة التنفيذية في «الجمهورية».

د - تصعيد العمليات ضد مراكز جيش «جامعة الدول المستقلة» والتركيز على منطقة جولفا وأوردوباد.

وقد رافق هذا المؤتمر حملة واسعة في الصحافة التركية تطلب التدخل العسكري التركي لصالح «الاخوة في الدم .. الاتراك في اذربيجان»، وتطلب علنا ممارسة السياسة الطورانية الهجومية واعادة الاعتبار الى المشروع الطوراني..

هذا في الوقت الذي لا ترتدي فيه الحركة الكاراباخية طابعا إنفصاليا ولا طابعاً طائفيا، وتطالب بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[١١] خصوصا، وان المؤتمر العالمي الذي عقد في الجزائر عام ١٩٧٥ أعلن عن حقوق الشعوب بموازاة حقوق الانسان، وحق تقرير المصير هو على رأس هذه القائمة. وبالمقابل فان المشروع الطوراني يتكوّن من عدة مشاريع جزئية أوتفصيلية، منها:

أ . مشروع اذربيجان الكبرى، الذي يضم ليس فقط المقاطعات الثلاث: كاراباخ وزانغيزور وناخيتشيفان، بل وايضاً الاذربيجان الايراني في شمال غرب إيران.

ب . مشروع مكدونيا الكبرى.

ج ـ مشروع احتلال شمال العراق حتى كركوك.
د ـ مشروع احتلال شمال سوريا بالاضافة الى لواء اسكندرون.
ه ـ مشروع البانيا الكبرى.
و ـ تكريس الاحتلال في قبرص.
ز ـ مشروع تركستان الكبرى.

علماً ان الولايات المتحدة الاميركية هي التي تشجع تركيا على القيام بدور أكبر، ليس فقط في أوروبا الوسطى والشرق الاوسط، بل وأيضا في القفقاس وفي آسيا الوسطى لضرب المدّ الايراني تحت راية الاسلام في هذه المناطق. فوفق «النظام الدولي الجديد»، تتداخل حركة المصالح الحيوية للدولة التركية، ودورها في تنفيذ هذا المشروع أو ذاك، مع الاستراتيجية الاميركية. وليس «النظام الامني الاقتصادي الاقليمي» الا حلقة في سلسلة النظام الدولي الجديد .. تتقاسم وظائفه في المنطقة حليفتا أميركا: تركيا واسرائيل. بمعنى ان هذا النظام الدولي الجديد يتكون عالميا من رأس أميركي، ويستند اقليميا الى قدمين: القدم الاولى اسرائيل، والقدم الثانية تركيا. وفي هذه الحالة، فان العرب مطوقون بأعداء من الشمال والجنوب مدعومين عالمياً، يتمثلون بالخطر الصهيوني والخطر التركي، مستنفرين دائماً لاحكام الخناق حول الامة العربية. وهذا ما تأكد بشكل واضح من خلال:

١ ـ تعاظم الدور التركي عسكرياً ولوجستيا بعد أزمة حرب الخليج، والسماح بتعاظم وجود قواعد عسكرية أميركية وحشود على أراضيها، فضلا عن كونها عضو في حلف الاطلسي وقد اعترفت بالكيان الصهيوني منذ الاعلان عن ولادته.

٢ ـ إبان مؤتمر مدريد وجولاته المتعددة، وفق سياسة تخدم المصالح الاسرائيلية، والاميركية والتركية، طرح ما يسمى بمسألة التعاون الاقتصادي والمائي في المنطقة، وبالتالي الامني والايكولوجي (البيئي).

٣ ـ مشروع «أنابيب السلام»، الذي تقدمت به تركيا والمستند لدراسات أميركية قام بها المركز العالمي لتكنولوجيا المياه في واشنطن بادارة الخبيرة الاميركية المؤيّدة للكيان الصهيوني جوزية ستاد.

٤ ـ مشروع سدّ الغاب «Gap» منذ عام ١٩٨٥ لري جنوب الاناضول .. مما يحوّل تركيا لدولة غذائية مصدّرة تموّل الشرق الاوسط وتتحكم بسياساته عبر «سياسة الامن الغذائي».

٥ ـ تجارياً، تحركت الاستثمارات التجارية التركية باتجاه تسويق منتجاتها المختلفة الى دول الخليج العربي عبر اتفاقات ثنائية متعددة، مضافا لها حركة شركات المقاولات التركية بحجّة إعمار ما تهدّم في العراق وايران والكويت.

٦ ـ قيام الدولة التركية بعمليات قطع المياه المستمر عبر مشاريعها المائية (السدود) عن كل من سوريا والعراق، بغرض ممارسة الضغوط على الموقف العربي الصلب في الصراع العربي الصهيوني وتسييس المياه .. هذا الدور الوظيفي للدولة التركية ترافق مع الدور المعدّ لاسرائيل ضمن إطار هذا «النظام الامني ـ الاقتصادي الاقليمي» بقيادة الولايات المتحدة لتطويق المنطقة، ويحل بدوره أزمات ومشاكل الكيان الصهيوني[١٢]

٧ ـ تعزز دور تركيا غربيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الجمهوريات الاسلامية، وذلك من خلال استغلال الغرب لصلات تركيا مع هذه الجمهوريات .. هذا الدور الجديد لتركيا أعادها مجدداً الى واجهة الاحداث كقطب مركزي في المنطقة له دوره وله طموحاته..

٨ ـ على أثر الحظر الجوي والعسكري على ليبيا، حرّكت الادارة الاميركية تركيا، باتجاه سوريا، متّهمة إياها بمساندة الحزب الشيوعي التركي وحزب العمال الكردستاني الذي يهدد وحدة تركيا .. وهذا ما يمهد المناخ والارض لاية ضربة تستهدف سوريا كموقع وموقف في الوقت نفسه.

والواقع، ان التحرك التركي باتجاه الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى ـ السوفياتية سابقاً ـ أدى الى خوف الادارة السياسية الايرانية من استيلاء تركيا على هذا الشريط من الجمهوريات عبر معاهدات أو اتحادات، تمثل بحد ذاتها مشروعاً لحرب مفتوحة بين تركيا وايران، وفق برنامج ورغبة السياسة الاميركية، بغية إعادة تشكيل هذه المنطقة من العالم وفق المصالح الاميركية الحيوية وحلفائها، خاصة إذا علمنا من وقائع التاريخ ان الولايات المتحدة كان لها دور لا يستهان به على صعيد تخطيط الحدود بين جمهوريتي اذربيجان وأرمينيا[١٣]؛ حيث في عام ١٩٢٠ كلّف المجلس الاعلى للحلفاء الرئيس الاميركي وودرو ويلسون برسم حدود أرمينيا .. ونتيجة للتنافس بين المصالح الاميركية والفرنسية، فضلاً عن تأييد ويلسون للصهيونية، نجد أن الولايات المتحدة باعت القضية الارمنية لقاء الامتياز المعروف باسم «تشستر أويل» الذي أعطاه مصطفى كمال لشركة الانماء العثماني ـ الاميركي، كما تخلّت فرنسا عن الارمن، لقاء امتيازات اقتصادية وثقافية وانسحبت من كيليكيا[١٤].

ان فتح الملفات الساخنة، في هذا الوقت، من قبل تركيا مع سوريا خاصة، لا يمكن ان يكون معزولاً عن إطار «النظام الدولي الجديد» و«النظام الاقليمي»، أيضا، ودور تركيا فيه، والذي هو في الاساس دور عدواني ضد العرب ككل. فضلاً عن دورها المشبوه في الصراع الاذربيجاني الارمني وضلوعها العسكري والسياسي. وهكذا يمسك «النظام الدولي الجديد» الممثل بأميركا اليوم بأهم ورقتين: ورقة الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، وورقة تركيا في منطقة آسيا. وقد برز الدور التركي جليا في عرقلة المشروع الايراني التعاوني مع الجمهوريات الاسلامية[١٥]، وذلك بعد أن حسمت أنقرة خيارها الاميركي، وتريد أن تبرهن لواشنطن أنها «الوكيل المعتمد» «للنظام الدولي الجديد» في منطقة آسيا والشرق الاوسط والحزام الاسلامي المتمثل بمثلث أفغانستان ـ باكستان ـ ايران، ويصبح بالتالي «مشروع تركيا الكبرى» واقعا لا حلما، بالموازاة طبعا مع

«مشروع اسرائيل الكبرى» في المنطقة العربية.

أمام هذا الواقع، لا بد من تسجيل بعض الملاحظات:

اولا: يجب الاعتراف بتقصير الارمن، كل الارمن على اختلاف انتماءاتهم، بتوضيح قضيتهم عامة، وقضية كاراباخ خاصة، للرأي العالم العربي، انطلاقاً من علاقات الصداقة التاريخية اولا، والحرية ثانياً، والمصير ثالثاً في وجه العدو المشترك الطوراني الصهيوني. مع ضرورة بذل كل الجهود كي لا تأخذ صبغة «حرب صليبية» جديدة ضد الاسلام، فتخسر عندها كثيراً من الحق والمصداقية.

ثانيا: إدانة قرار إعادة العلاقات الدبلوماسية بين أرمينيا واسرائيل، لقناعتنا بأن صهاينة أواخر القرن العشرين ليسوا أفضل من صهاينة بداية هذا القرن، وما عجزت عنه الصهيونية في بداية القرن العشرين بالنسبة لابادة الارمن، فقد حاولت اسرائيل تحقيقه أثناء كارثة الزلزال التي أصابت أرمينيا منذ سنوات قليلة، عندما قدمت لضحايا الكارثة معونات الاغذية الفاسدة والدم الفاسد، مما اضطر السلطات السوفياتية يومها ان تعيد هذه المساعدات بالقول: «لسنا بحاجة الى هذه المساعدات».

كما يجب على أرمن لبنان ان يلعبوا دورا أساسيا في التنديد بهذا القرار والعمل على الغائه. لان الصراع مع الصهيونية واسرائيل هو صراع تاريخي، حيث كان لليهود والصهيونية دور كبير في مجازر الارمن التي ارتكبت في الربع الاول من القرن العشرين.

ومن جهتنا نؤكد بان هذا القرار لا يحمل الا تفسيرا واحدا وهو:تبرئة اليهود والصهاينة من دم الشعب الارمني، وهذه بحد ذاتها جريمة توازي جريمة الابادة نفسها .. ولا يجب السكوت عليها مطلقا(*)

ثالثا: اننا ندين كل تدخل خارجي من شأنه تأجيج نار الصراع بين الجانبين، وضرورة العمل بكل الامكانات للوصول الى حلّ يحفظ الحقوق

التاريخية ويصونها. مع العلم ان القوى الكبرى التي تتطلع اليوم الى نفط باكو هي ذاتها التي شاركت في رسم الحدود بين الجمهوريات (السوفياتية سابقاً)، وفي مجازر الارمن ايضا.

رابعا: اننا ندين كل القوى والجهات التي تعطي الصراع طابعا طائفيا، أو تغذّي النزعة الدينية (الصليبية ـ الاسلامية) .. واذا كان الارمن انفسهم يعملون بهذه الروحية، فنحن ضدّهم، انطلاقا من روح الاسلام والمعاملة الاسلامية لهم أبّان محنتهم وبعدها ..

د. صالح زهر الدين
بيروت في ٢٤ أيار ١٩٩٢

الهوامش

(١) «Le Temps», 28 Juin 1916

(٢) R. Boghossian, Le Conflit Armeno-Turc, Beyrouth 1987, p.p. 296-303

(٣) جريدة « القبلة »، العدد ٥٨، تاريخ ٦ آذار ١٩١٧.

(٤) Seaton-Watson, The Rise of Nationality in the Balkans, London 1917, وايضاً زين ن. زين، «نشوء القومية العربية»، ص. ٨٦.

(٥) انظر كتابنا «الأرمن: شعب وقضية»، ص. ١٩٩.

(٦) راجع زين ن. زين، «نشوْ القومية العربية»، ص. ٨٩ ـ ٩٠.

(٧) امين الريحاني، «القوميات»، الجزء الاول، بيروت ١٩٥٦ ص. ١٢٤.

(٨) راجع: جهاد صالح، «الطورانية التركية بين الاصولية والفاشية»، بيروت ١٩٨٧، ص. ٤٣ ـ ٤٥.

(٩) راجع: مجلة «المستقبل»، ٢٣ آب ١٩٨٦.

(١٠) ذكرت ذلك الصحف اللبنانية الصادرة يوم الخميس في ١٤ أيار ١٩٩٢ نقلا عن وكالة رويتر.

(١١) مقدمة «الوثيقة التاريخية حول كارباخ»، قيد الطبع.

(١٢) راجع: الياس العبدي «السفير» في ١٩٩٢/٤/٢٢.

(١٣) راجع: ماديسون، «المصالح الاميركية في الشرق الاوسط»، دار طلاس، دمشق. وجريدة «السفير» في ١٩٩٢/٤/٢٢.

(١٤) راجع: سمير عربش، «أرمينية أرض وشعب» ص. ٢٢٦-٢٢٧. وكتابنا «الأرمن: شعب وقضية»، ص. ١٦١ ـ ١٦٤.

(١٥) «البلاد»، العدد ٧٨، ص. ٣٢ ـ ٣٣.

(*) تجدر الاشارة الى ان مستشار الحلقة الادبية الارمنية اللبنانية، في كلمته الختامية، شكر المحاضر لا على المحاضرة القيّمة فحسب، بل على الملاحظات والانتقادات الصريحة ايضاً ولفت انظار الحضور الى الصراع القائم في الجمهورية الارمنية «الفتية» بين جناحين والي ان الجناح المؤيد للانفتاح نحو الشعوب العربية قد تغلّب على الجناح الاخر والرئيس الارمني قام في جولته الاولى الى الشرق الاوسط بزيارة سوريا العربية أولا وثانيا الجمهورية المصرية تدليلا على العلاقات التاريخية والمتميزة مع العرب.

CERCLE LITTERAIRE
ARMENIEN
B. P. 3394
Beyrouth - LIBANON